



unesco

UN WATER

تقرير الأمم المتحدة العالمي عن تنمية الموارد المائية لعام 2023

الشراكات والتعاون في سبيل المياه

الملخص التنفيذي



ستعقد الأمم المتحدة في عام 2023 أول مؤتمر كبير معني بشؤون المياه بعد المؤتمر الذي عُقد في هذا الشأن في عام 1977، للوقوف على التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه والصرف الصحي، وذلك بالتزامن مع استعراض منتصف المدة الشامل بشأن تنفيذ العقد الدولي للعمل، «الماء من أجل التنمية المستدامة»، 2018-2028.

ويوفر تقرير الأمم المتحدة العالمي عن تنمية الموارد المائية لعام 2023، باعتباره تقرير منظومة الأمم المتحدة المرجعي الرئيسي بشأن المياه، معلومات أساسية ستسترشد بها بصورة مباشرة مناقشات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه، إذ يوضح التقرير مدى أهمية إقامة الشراكات وتعزيز التعاون فيما يتعلق بكل جوانب التنمية المستدامة لتسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق هدف التنمية المستدامة 6 بشأن المياه وخدمات الصرف الصحي، وكذلك لإعمال حق الإنسان في الحصول على المياه والانتفاع بخدمات الصرف الصحي.

الطلب على المياه في العالم، وتوافرها ونوعيتها

ما فتئ استخدام المياه يتزايد سنوياً على مستوى العالم بنسبة 1% تقريباً على مدى الأربعين سنة الماضية، ويُتوقع أن تتواصل هذه الزيادة بالمعدل نفسه حتى عام 2050 بفعل اقتران عدة عوامل مجتمعة تشمل النمو السكاني والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وتغيّر أنماط الاستهلاك. ويتركز القسط الأكبر من هذه الزيادة في البلدان المتوسطة الدخل والبلدان المنخفضة الدخل، ولا سيّما في الاقتصادات الناشئة.

ولا تنفك ظاهرة ندرة المياه تنقش تحت وطأة العواقب المحلية للإجهاد الفعلي للموارد المائية وتسارع وتيرة تلوث المياه العذبة واتساع نطاقه. وسيفاقم تغير المناخ ظاهرة ندرة المياه الموسمية في المناطق التي تتوافر فيها المياه بكثرة حالياً، مثل وسط أفريقيا وشرق آسيا وبعض المناطق في أمريكا الجنوبية، وسيُسفر عن استفحال هذه الظاهرة في المناطق التي تعاني أصلاً من نقص في إمدادات المياه مثل منطقة الشرق الأوسط ومنطقة الساحل في أفريقيا. وتبلغ نسبة سكان العالم الذين يعيشون في بلدان تعاني من إجهاد مائي شديد أو حرج نسبة 10% في المتوسط.

وتدّل المؤشرات في كل البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل والبلدان المرتفعة الدخل على أن هذه البلدان تواجه مخاطر متعلقة بنوعية المياه. وبينما تواجه البلدان المنخفضة الدخل مشكلة رداءة المياه في مصادر المياه المفتوحة التي ترتبط غالباً بانخفاض مستوى معالجة مياه الصرف الصحي، تتمثل المشكلة العوصاء التي تواجهها البلدان المرتفعة الدخل في الجريان الناجم عن الري في قطاع الزراعة. بيد أن البيانات المتاحة عن نوعية المياه لا تزال شحيحة، ويُعزى ذلك غالباً إلى ضعف القدرات في مجالي الرصد وإعداد التقارير في هذا الصدد، ولا سيّما في عدد وافر من أقل البلدان نمواً في آسيا وأفريقيا.

التقدم المحرز نحو تحقيق غايات هدف التنمية المستدامة 6

مع أننا بلغنا منتصف المدة المحددة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، فإن المعلومات اللازمة لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق غايات هدف التنمية المستدامة 6 لم تُقدّم بصورة وافية إلا فيما يخص مياه الشرب والصرف الصحي، فضلاً عن تقديم بعض المؤشرات الأولية والتقريبية فيما يخص التقدم المحرز في مجال الإجهاد المائي وكفاءة استخدام المياه والتعاون العابر للحدود والإدارة المتكاملة للموارد المائية، أي أن هنالك نقصاً في المعلومات القابلة للقياس الكمي عن التقدم المحرز فيما يتعلق بخمسة مؤشرات من أصل أحد عشر مؤشراً من مؤشرات غايات هدف التنمية المستدامة 6.

ويتبيّن من معدلات التقدم المسجلة حالياً أننا لسنا على المسار الصحيح نحو تحقيق أية غاية من غايات هدف التنمية المستدامة 6، ولا بدّ لنا من مضاعفة معدلات التنفيذ في بعض المجالات بقدر أربعة أضعاف، إن لم يكن أكثر، من أجل التمكن من تحقيق تلك الغايات.

وتشير أحدث الأرقام الصادرة في عام 2020 إلى عدم انتفاع نسبة 26% من سكان العالم (ملياراً شخص) بخدمات مأمونة لمياه الشرب (غاية التنمية المستدامة 6-1)، وعدم تمكّن نسبة 46% تقريباً من سكان العالم (3.6 مليارات شخص) من الانتفاع بخدمات مأمونة للصرف الصحي (غاية التنمية المستدامة 6-2).

وُصِّفَت نسبة 60% تقريباً من الكتل المائية المعروفة في العالم في فئة الكتل المتشكلة من مياه محيطية ذات نوعية «جيدة» (غاية التنمية المستدامة 6-3). بيد أن تمثيل البلدان العشرين الأكثر فقراً في هذا الصدد أدنى كثيراً من المستوى المطلوب في إطار هذه التقديرات العالمية.

وارتفعت كفاءة استخدام المياه (غاية التنمية المستدامة 6-4) على الصعيد العالمي بنسبة 9% في الفترة الممتدة من عام 2015 إلى عام 2018، إذ زادت من 17.3 إلى 18.9 دولاراً أمريكياً/متر مكعب. وسجل القطاع الصناعي أكبر قدر من التقدم في هذا الصدد (زيادة بمعدل 15%)، يليه قطاع إمدادات المياه والصرف الصحي والقطاع الزراعي (زيادة بمعدل 8%).

ومع أن معظم البلدان أفادت بإحراز قسط من التقدم في تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية (غاية التنمية المستدامة 6-5)، فإنه لا بد من زيادة المعدل العالمي للتقدم في هذا الصدد بقدر الضعفين للاقترب فعلاً من تحقيق هذه الغاية.

ولا تزال البيانات المطلوبة لرصد التغيرات في نطاق النظم الإيكولوجية المرتبطة بالمياه بمرور الوقت (غاية التنمية المستدامة 6-6) غير دقيقة بما فيه الكفاية لتبيان مختلف الاتجاهات المنفصلة المسجلة في السنوات الماضية. بيد أن البيانات المتاحة تشير إلى فقدان نسبة 80% من مساحة الأراضي الرطبة الطبيعية مقارنةً بعصر ما قبل الثورة الصناعية (عام 1700).

وتشير التقديرات إلى أن المساعدة الإنمائية الرسمية المقطوعة والمدفوعة في مجال «المياه» قد بلغت قدره 8.7 مليارات دولار في عام 2020، مقارنةً بمبلغ 2.7 مليار دولار في عام 2002. بيد أنه لم تُقدّم، حتى وقت إصدار هذا التقرير، معلومات محددة عن حجم التعاون الدولي والدعم في مجال بناء القدرات لصالح البلدان النامية فيما يخص الأنشطة والبرامج المتعلقة بالمياه والصرف الصحي (غاية التنمية المستدامة 6-1).

ومع أنه تم تسجيل ارتفاع في عدد البلدان التي قامت بتضمين تشريعاتها أو سياساتها إجراءات محددة بوضوح فيما يخص مستويات مشاركة المستخدمين/المجتمعات المحلية في إدارة خدمات المياه والصرف الصحي (غاية التنمية المستدامة 6-ب) بين عامي 2014 و2019، فإن عدد هذه البلدان لا يزال منخفضاً عموماً. وتعد نسبة التشريعات والإجراءات وكذلك المشاركة فيما يتعلق بمياه الشرب منخفضة جداً في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء مقارنةً بسائر القطاعات الفرعية.

تنوع الشراكات والتعاون

يؤكد المعدل الحالي غير الكافي للتقدم نحو تحقيق غايات هدف التنمية المستدامة 6 ضرورة استطلاع الفرص لتعجيل هذا التقدم من خلال إقامة الشراكات والتعاون. إذ يسهم التعاون في تحسين الإدارة واتخاذ القرارات في مجال المياه، وكذلك في حفز المساعي الرامية إلى إيجاد حلول مبتكرة، ويمكن من تحقيق مكاسب ناتجة عن زيادة الكفاءة. ويمكن أن تساعد الشراكات، من خلال تعزيز الالتزام والمشاركة والحوار بطريقة شاملة للجميع والأخذ بآراء الأشخاص الذين لا يتاح لهم التعبير عن آرائهم بوسائل أخرى، في ضمان عدم تخلف أي شخص عن الركب وتمتع جميع الأشخاص بحقوقهم في الحصول على المياه والانتفاع بخدمات الصرف الصحي.

وتتمخض الشراكات والتعاون، على كل المستويات، عن نتائج إيجابية في الأغلبية الساحقة من الحالات. فلما كان كل طرف في تلك الشراكات والتعاون يدلي بما في دلوه من معارف وتصورات ومصالح ومواقف وأهداف، تصبح الخلافات بشأن الأولويات والاستراتيجيات أمراً مألوفاً لا يفسد للود قضية. ونادراً ما تؤدي الشراكات والتعاون إلى مأسسة الاستبعاد والإقصاء أو إلى إساءة تخصيص الموارد أو حفر التشتت.

ويستند أسلوب تصنيف الشراكات المُطبّق لأغراض إعداد هذا التقرير إلى النتائج المرتبطة بمجال المياه التي تسعى الشراكات إلى تحقيقها. فتشتمل الفئة الأولى على الشركاء الذين يتوخون تحقيق هدف مشترك، مثل توفير المياه وخدمات الصرف الصحي للمجتمعات المحلية أو إدارة أنظمة الري المشتركة. أما الفئة الثانية فتشتمل على الجهات الفاعلة التي تحدد أهدافاً متباينة (ويُحتمل أن تكون متضاربة) فيما يتعلق بمجال المياه، ويشمل ذلك التعاون بين البلديات والمزارعين بشأن تخصيص الموارد المائية أو برامج الدفع مقابل الانتفاع بالخدمات البيئية. وتشتمل الفئة الثالثة على الجهات الفاعلة «من خارج مجال المياه»، إذ يحدد بعض الشركاء أهدافاً لا تتعلق بمجال المياه في المقام الأول، ولكن تؤدي المياه دوراً مهماً فيها. وترمي هذه الشراكات إلى دعم الأنشطة المتعلقة بالمياه التي تساهم بدورها في تحقيق أهداف ترتبط بصحة الإنسان أو بالتكيف مع الآثار الناجمة عن تغير المناخ أو التخفيف من وطأتها.

• • •

يسهم التعاون
في تحسين الإدارة
واتخاذ القرارات
في مجال المياه،
وكذلك في حفز
المساعي الرامية
إلى إيجاد حلول
مبتكرة، ويمكن من
تحقيق مكاسب
ناتجة عن زيادة
الكفاءة

الوضع القائم على الصعيد المواضيعي

الزراعة

تعد رابطات مستخدمي المياه منظمات رسمية يقوم المزارعون في إطارها بإدارة نظام ري مشترك. ويتمثل أنجح نموذج لهذه الرابطات في رابطات مستخدمي المياه الصغيرة الحجم التي يتشاطر المزارعون في إطارها معايير مماثلة ويتمتعون برأس مال اجتماعي مُستمد من مؤسسات محلية أخرى (مثل مجالس القرى والجماعات الدينية)، وتتطوي على مشاركة المنظمات غير الحكومية المحلية في الأجل الطويل، وكذلك على إجراءات ديمقراطية داخلية (مثل انتخاب رؤساء الرابطات وأعضاء مجالس الإدارة). ولم يحقق بعض هذه الرابطات النجاح المطلوب بسبب عدد من العناصر التي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، سوء تنفيذ أنشطتها، وعدم تحديد الأدوار والمسؤوليات بوضوح، ونقص مشاركة المرأة، وأوجه القصور التي تعتري السلطة الإدارية. وقد يحدّ قيام الحكومات (الوزارات والإدارات المعنية بشؤون الري والمياه) بفرض توجيهات مركزية ووطنية، من خلال اللوائح والقواعد الإلزامية في أغلب الحالات، من فعالية رابطات مستخدمي المياه.

وإذ تشير التوقعات إلى زيادة الطلب على المياه في المناطق الحضرية بنسبة 80% بحلول عام 2050، بات توجيه مياه الزراعة إلى المراكز الحضرية وسيلة استراتيجية شائعة لتلبية الحاجة إلى المياه العذبة في المدن التي تسجل نمواً حضرياً كبيراً. وتُعدّ إعادة توجيه مياه الزراعة وسيلة أثبتت نجاحها عموماً من حيث قدرتها على تلبية متطلبات المدن التي تسجل نمواً حضرياً كبيراً. أما من وجهة النظر الزراعية/الريفية، فقد أسفر هذا الأمر عن عواقب سلبية بفعل انخفاض كمية المياه المتاحة للري، يترتب عليها تراجع الأمن الغذائي وانحسار سبل عيش المزارعين وتدني دخلهم. ويمكن أن يساعد منح التعويضات، ومنها مثلاً تقديم الأموال أو إنشاء بنية أساسية جديدة، وكذلك ترتيبات تقاسم المنافع، في التخفيف من وطأة هذه الآثار السلبية.

ويوفر النهج القائم على الربط بين المياه والطاقة والغذاء والنظم الإيكولوجية نهجاً متسقاً لفهم أوجه الترابط وأوجه المفاضلة فيما بين هذه العناصر. ويشمل هذا النهج كل هذه القطاعات ويوفر رؤية شاملة للاستدامة من أجل تحقيق التوازن المطلوب بين مختلف الأهداف والمصالح والاحتياجات الخاصة بالناس والبيئة.

البيئة

تدرج إجراءات حماية مستجمعات المياه أو إصلاحها في عداد أقدم أنواع الشراكات المرتبطة بالمياه. ويتيح العديد من أنظمة الخدمات المتعلقة بمستجمعات المياه التكيف مع عواقب تغير المناخ من خلال بناء القدرة على الصمود، وما فتئ الاعتراف بدورها في التخفيف من وطأة عواقب تغير المناخ يتزايد.

وتوفر الفوائد المشتركة التي تتمخض عنها النهج القائمة على النظم الإيكولوجية أسباباً وجيهة جداً للأخذ بالحلول القائمة على الطبيعة. فما يهم مرافق المياه بصفة أساسية هو القدرة على الحد من المخاطر المتعلقة بالبنية الأساسية، وضمان امتثالها للمعايير، وخفض التكاليف. وتُعدّ الفوائد الناجمة عن التكيف مع تغير المناخ، ومنها مثلاً التخفيف من وطأة الفيضانات، عاملاً جذاباً جداً للمجتمعات الريفية. وتشتمل الفوائد الأخرى على الحفاظ على التنوع البيولوجي، وكذلك توفير فرص العمل والتدريب. ويثير هذا التنوع في الفوائد وحجمها اهتماماً كبيراً لدى طيف واسع من الجهات المعنية والشركاء المحتملين.

وترمي الصناديق المعنية بالمياه، باعتبارها وسائل لتمويل هذه البرامج، إلى دعم الشراكات التي تجمع بين المستخدمين النهائيين، مثل المدن والشركات ومرافق الخدمات العامة، للاستثمار الجماعي في العمل التمهيدي على حماية الموائل وإدارة الأراضي لتحسين نوعية المياه و/أو كمية المياه وتوليد الفوائد في الأجل الطويل.

وباتت الشراكات التي تتطوي على مشاركة المجتمعات المحلية لتحسين رصد البيئة تسجّل تزايداً. وتُعدّ هذه الشراكات مهمة بصفة خاصة لقدرتها على سد النقص الكبير في البيانات المتعلقة بنوعية المياه.

المستوطنات البشرية

تدير مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة مختلف الجوانب المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، وهي تشمل القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية، وكذلك الوزارات والإدارات الحكومية المسؤولة عن المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والصحة والإسكان والزراعة والتربية والتعليم والتخطيط والبنية الأساسية. ويفسح التعاون المجال أمام مشاركة مجموعة أكبر من الشركاء في هذا الصدد.

● ● ●
بات توجيه مياه
الزراعة إلى المراكز
الحضرية وسيلة
استراتيجية شائعة
لتلبية الحاجة إلى
المياه العذبة في
المدن التي تسجل
نمواً حضرياً كبيراً

ويزداد احتمال تحقيق المبادرات المعنية بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية لأهدافها المنشودة عندما يشارك فيها المنتفعون المعنيون مشاركةً فعالةً، ولا سيّما المنتفعون في المناطق الريفية والبلدات الثانوية. إذ تسفر مشاركة الجهات المعنية بفعالية في تخطيط هذه المبادرات وتنفيذها عن توفير خدمات أكثر ملاءمة لاحتياجات المجتمعات المحلية الفقيرة ولمواردها، وتسهم كذلك في رفع مستوى قبول عامة الناس لهذه الأنظمة وتولي زمامها. وتساهم مشاركة الجهات المعنية منذ مرحلة البداية في تعزيز المساءلة والشفافية أيضاً.

وترمي الشراكات بين الجهات المعنية بتوفير المياه إلى إيجاد قنوات اتصال بين مرافق توفير المياه القائمة والجيدة الأداء وسائر المرافق التي تحتاج إلى المساعدة أو التوجيه. ويمكن للتحسينات التي تتمخض عنها هذه الشراكات فيما يخص القدرات والأداء أن تيسّر حصول هذه المرافق على الأموال اللازمة للاستثمار في البنية الأساسية، وهو ما يساعد في مواصلة توسيع نطاق توفير الخدمات أو تحسينها. ويمكن أن تكون الشراكات بين الجهات المعنية بتوفير المياه أداة قيّمة لضمان توفير الخدمات للسكان الذين يعانون من نقص في الخدمات، وذلك في المناطق الريفية والحضرية على حدّ سواء.

وتلقي الهجرة القسرية بأعباء وضغوط متزايدة على الكيانات المحلية (مرافق الخدمات العامة والمجتمعات المحلية) المسؤولة عن توفير إمدادات المياه والخدمات المتعلقة بالمياه. ولئن كانت الدول هي الجهة المسؤولة الرئيسية عن ضمان أعمال حقوق الإنسان الآتفة الذكر، فمن الضروري إقامة شراكات متعددة الجهات المعنية بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني من أجل التعامل مع الديناميات المعقدة التي تؤثر سلباً في السكان النازحين والمجتمعات المضيفة على حدّ سواء. ويمكن للجان مستخدمي المياه، في مناطق إقامة النازحين، تيسير التعاون مع السلطات المحلية المعنية بالمياه، وتعزيز مشاركة المرأة.

الصناعة

يتجه قطاع الصناعة إلى العمل الجماعي عندما يعجز العمل الداخلي أو الأحادي الجانب بمفرده عن تحقيق النتائج المنشودة. ويتمتع قطاع الصناعة بالقدرات اللازمة لتعزيز الممارسات المسؤولة وابتكار حلول قائمة على احتياجات السوق لتعجيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة على نطاق واسع، بيد أن هذه القدرات قد تتعرض للخطر من جرّاء أوجه القصور التي تعترى الحوكمة وإخفاق الأسواق والحواجز الثقافية وانعدام الثقة. ويُعدّ العمل الجماعي، مثل إقامة الشراكات والائتلافات، أمراً حيوياً لتذليل هذه العوائق.

ويحتّم ضمان فعالية العمل الجماعي على الشركات إقامة علاقات غير تقليدية مع شركاء غير تقليديين. ولا بدّ من وجود التزام فعلي بتحقيق الأهداف المشتركة، فضلاً عن الإقرار بإمكانية المفاضلة بين مصالح الشركات المعنية والفوائد العامة الأوسع نطاقاً. ويتطلب العمل الجماعي قيام الشركات باستحداث مهارات ومعارف جديدة، ومنها مثلاً تعزيز فهمها لاحتياجات المجتمعات المحلية والقيم التي تؤمن بها، وتعزيز قدرتها على إقامة قنوات اتصال مع الجهات الفاعلة الحكومية والمنظمات غير الحكومية.

وبات تنامي القيمة الناجمة عن مراعاة صون البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة والمياه في هذه الترتيبات واضحاً للغاية في السنوات الماضية، ليس بالمعنى التجاري فحسب، بل أيضاً على النطاق الواسع لاستدامة المياه عموماً من أجل ضمان تحقيق نتائج مفيدة لكل الأطراف.

الصحة

لم تحل أوجه الترابط بين قطاع المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية وقطاع الصحة دون وجود أوجه قصور في تنسيق شؤون هذين القطاعين وحوكتهما، وذلك بسبب اختلاف الوزارات والسلطات المحلية والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة في القطاع الخاص التي تدير شؤونهما. ولذلك لا بد من إقامة شراكات متسقة على الصعيد العلمي والاستراتيجي والتفنيدي لتحسين تحقيق النتائج الإيجابية في قطاع الصحة من خلال قطاع المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، وتعجيل وتيرة تحقيق هذه النتائج.

ويُعدّ توفير خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية بصورة ناجعة ومنظمة تماماً في مرافق الرعاية الصحية أمراً ضرورياً لتوفير رعاية صحية آمنة وجيدة. ومع أن مسؤولية توفير خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في المستشفيات والمراكز الصحية والعيادات للمرضى المقيمين والخارجيين تقع على عاتق قطاع الصحة، فإنها ظلت مُهملةً حتى وقت قريب بسبب عزوف الجهات الفاعلة في قطاع الصحة عن القيام

● ● ●
يتيح العديد من
أنظمة الخدمات
المتعلقة
بمستجمعات
المياه التكيّف
مع عواقب تغير
المناخ من خلال
بناء القدرة على
الصمود، وما فتئ
الاعتراف بدورها
في التخفيف من
وطأة عواقب تغير
المناخ يتزايد

بهذا الدور، أو لعدم درايتها بكيفية توفير خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والحفاظ عليها، أو بسبب ثقل أعباء العلاج الملقة على عاتقها. وتم تسخير الجهود المبذولة في إطار مكافحة جائحة كوفيد-19 لتعزيز السياسات واللوائح والاستثمارات في مجال توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية.

وباتت تظهر مخاطر صحية جديدة من جرّاء التعرّض للملوثات المستجدة» الموجودة في المياه، ومنها مثلاً المواد والعقاقير الصيدلانية، والمواد الكيميائية الصناعية والمنزلية، ومنتجات العناية الشخصية، والمبيدات والمواد النانوية المصنعة. ويؤدي توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية دوراً أساسياً في الوقاية من أمراض المناطق المدارية المهملة التي تكاد الجهود المبذولة في هذا الصدد تقضي عليها وتحول دون انتشارها مجدداً. ويساهم توفير خدمات آمنة للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في الحد من الاستخدام غير الضروري لمضادات الميكروبات لعلاج العدوى التي يمكن الوقاية منها من خلال توفير المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، وهو ما يساهم في التصدي لأزمة مقاومة مضادات الميكروبات. ويتطلب إحراز تقدم في هذا الصدد التعاون بين مجموعة كبيرة من الجهات المعنية، تشمل مثلاً راسمي السياسات والمهندسين والعلماء والمتخصصين في الرعاية الصحية والأطباء البيطريين والمزارعين والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية والمواطنين والشركات.

ويمكن أن تكون مراقبة الأمراض المرتبطة بمياه الصرف الصحي عنصراً مكملًا لإجراء الاختبارات التشخيصية. وتُعَد المبادرة العالمية لاستئصال شلل الأطفال خير مثال على الشراكة في مجال الصحة (مع مختبرات مياه الصرف الصحي) التي تستخدم مياه الصرف الصحي باعتبارها جزءاً من نهج أوسع للمراقبة والرصد.

تغير المناخ

لا بد من تنسيق الخطط والبرامج في مجالي المناخ والمياه في كلا الاتجاهين. إذ ينبغي لراسمي السياسات في مجال المناخ، من جهة، تعزيز فهمهم لاحتياجات الأوساط المعنية بالمياه من أجل التكيف مع عواقب تغير المناخ، وكذلك الدور الذي يمكن أن تؤديه إدارة الموارد المائية وإمدادات المياه والصرف الصحي في التخفيف من وطأة تلك العواقب. ولا بدّ لراسمي السياسات في مجال المياه، من جهة أخرى، أن يبادروا إلى التواصل مع الجهات المعنية بمجال المناخ من أجل تعزيز فهمهم لآليات عمل الأنشطة المرتبطة بالمناخ، وإدماج ما يرتبط بالمياه من مخاطر مناخية في السياسات والاستراتيجيات والخطط التنفيذية الوطنية في مجال المياه.

ويمكن أن يتمخض تعجيل العمل من خلال إقامة الشراكات والتعاون بين الجهات المعنية بمجال المياه والجهات المعنية بمجال المناخ عن تحقيق المزيد من الفوائد التي تصب في صالح النظم الإيكولوجية للمياه العذبة ولصالح أكثر الأشخاص ضعفاً وتعرضاً للمخاطر، وذلك عبر الحد من مخاطر الكوارث، وتحقيق وفورات في التكاليف، وتعزيز استحداث فرص العمل، وإيجاد المزيد من الفرص الاقتصادية. ويساهم الطابع الشامل لعدة قطاعات الذي يتسم به مجال المياه ومجال تغير المناخ، وكذلك الترابط بينهما وسائر الموارد الطبيعية الحيوية مثل الأرض أو الطاقة، في إيجاد المزيد من الفرص لإقامة الشراكات والتعاون.

وأفاد أكثر من 80% من البلدان، فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها الأطراف في اتفاق باريس بشأن تغيير المناخ، بأن موارد المياه العذبة تتدرج في عداد المجالات ذات الأولوية فيما يخص التكيف مع تغير المناخ. بيد أنه ينبغي للقائمين على وضع الخطط في مجال المناخ إيلاء اهتمام أكبر لإمكانيات تسخير إدارة المياه للتخفيف من وطأة تغير المناخ، بدءاً من استخراج الغاز الحيوي من أنظمة معالجة مياه الصرف الصحي وانتهاءً بتوليد الطاقة الحرارية الأرضية، ومن ثم فتح الآفاق لزيادة التعاون مع الجهات المعنية بمجال المياه.

الوضع القائم على الصعيد الإقليمي

منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

يُعَد استحداث البنية الأساسية في مجال المياه وتطويرها، والاستفادة من موارد المياه الجوفية، والتصدي للآثار الناجمة عن تغير المناخ، والاستثمار في العلوم والتكنولوجيا، أموراً ضرورية لتحقيق الأمن المائي المستدام في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ومع ذلك، يُعَد التنسيق والتواصل وتبادل البيانات والمعلومات القليلة المتاحة عموماً للجهات المعنية بمجال المياه في أفريقيا ضئيلاً جداً بسبب غياب الاستراتيجيات والمحافل الملائمة لتعزيز الحوار بين الباحثين ومتخذي القرارات وأفراد المجتمع. ولذلك يُعَدّ التعاون ضرورياً للغاية لضمان الأمن المائي في العديد من الأحواض وخزانات المياه الجوفية العابرة للحدود في هذه المنطقة.



يمكن للجان
مستخدمي المياه،
في مناطق
إقامة النازحين،
تيسير التعاون مع
السلطات المحلية
المعنية بالمياه

وتوفر الشراكات بين المجتمع المحلي والقطاع العام، التي تُقام عادةً بين مرافق توفير المياه ومجموعة منتخبة في المجتمع المحلي، ترتيبات مربحة لكلا الجانبين تمكّن شركات التشغيل من القطاع الخاص والمرافق العامة والمجتمعات المحلية من جني الفوائد من خلال التفاهم والاضطلاع بالمسؤوليات المشتركة وتبادل المعارف والخبرات.

وهناك حالياً عدد كبير من الأنشطة على كل المستويات تقتضي التنسيق لتحقيق أكبر استفادة ممكنة من الجهود المبذولة والموارد المتاحة. ويمكن العمل على تعزيز العديد من الشراكات على الصعيد دون الإقليمي والإقليمي والقاري. وينبغي للدول الأعضاء والشركاء في مجال التنمية وسائر الجهات المعنية النظر في إمكانية تعزيز ما يوجد حالياً من بنى، عوضاً عن إنشاء بنى جديدة.

منطقة أوروبا وأمريكا الشمالية

هنالك العديد من الشراكات ومبادرات التعاون المتعلقة بالمياه في منطقة أوروبا وأمريكا الشمالية. وتشدد الاتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها، واتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية، على ضرورة التعاون بين الجهات المعنية ومشاركتها، شأنهما في ذلك شأن العديد من التوجيهات التي أصدرها الاتحاد الأوروبي في هذا الشأن. وقد يسّرت هذه الوثائق التقنية إقامة مختلف أنواع الشراكات في هذه المنطقة، وهي تسهم أيضاً في مشاركة الجهات المعنية خارج المنطقة.

ومع أن مشاركة الجهات المعنية تمثل هدفاً تم السعي إلى تحقيقه بصورة فاعلة، فإنه لا يزال يمثل إلى حدّ بعيد تحدياً مشتركاً فيما يتعلق بالإدارة والحوكمة والتعاون في مجال المياه في كل أرجاء المنطقة.

ولدى اللجنة المشتركة الدولية بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية تاريخ حافل بالتعاون الناجح في مجال المياه، لا يقتصر على التعاون العابر للحدود فحسب، بل يشمل أيضاً التعاون داخل البلدان، وبين القطاعات ومختلف المستويات الإدارية وسائر الجهات المعنية.

منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي

تركّز مختلف أنواع الشراكات والتعاون في هذه المنطقة على المياه في المقام الأول، أو ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالقطاعات المعتمدة على المياه، ومنها مثلاً الزراعة. وتشير البيّنات المتاحة إلى قلة الشراكات والتعاون خارج مجال المياه، مثل المبادرات بشأن المياه المرتبطة بالعدالة الاجتماعية أو المساواة بين الجنسين أو التربية والتعليم أو استحداث فرص العمل، أو حتى الجوانب الأخرى المتعلقة بالبيئة، مثل التنوع البيولوجي.

ويتمثل الغرض الأكثر شيوعاً للشراكات المتعلقة بالمياه على الصعيد المحلي في الإشراف على خدمات الإمدادات بمياه الشرب وخدمات الصرف الصحي، ولا سيّما في المناطق الريفية. وتنتشر أيضاً مجموعات المنتجين الزراعيين، مثل رابطات مستخدمي المياه، انتشاراً واسع النطاق. وتتمثل إحدى السمات المشتركة بين هذه الرابطات في أنها عادةً ما تمارس أنشطتها بصورة مستقلة عن الجهات التنظيمية في المناطق الحضرية، وتتباين مستويات مشاركة السلطات الوطنية في شؤونها.

أما المنظمات المعنية بإدارة الأحواض في المنطقة فهي قديمة العهد، وتركّز غالباً على رصد البيانات، والبحث، وتنسيق الإجراءات والأنشطة، والتنظيم، والتخطيط، والتمويل، والتنمية والإدارة، على سبيل المثال لا الحصر. وتواجه هذه المنظمات، في كثير من الحالات، مصاعب متشابهة تتعلق بالقدرات التقنية والبنى الإدارية، وبالتمويل بوجه خاص.

وهناك أمثلة أخرى على التنسيق بين المؤسسات الذي ينطوي على التعاون بين الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص والجهات الفاعلة من المجتمعات المحلية من أجل تحسين إدارة المياه. ويشمل هذا التعاون كيانات من القطاعين العام والخاص، والأوساط الأكاديمية، والشبكات المجتمعية والوطنية، والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية.

● ● ●
**يُعَدّ التعاون ضرورياً
للاغاية لضمان الأمن
المائي في العديد
من الأحواض
وخزانات المياه
الجوفية العابرة
للحدود**

منطقة آسيا والمحيط الهادي

ساهمت إدارة الموارد المائية في تعزيز الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة خلال العقد الماضي عبر توفير أبسط خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، وتحسين إنتاج الأغذية، والتنمية الصناعية، والخدمات القائمة على النظم الإيكولوجية. بيد أنه لا يزال يتعين على منطقة آسيا والمحيط الهادي قطع شوط كبير لتصبح على المسار الصحيح لتحقيق غايات هدف التنمية المستدامة 6.

فلا تزال هذه المنطقة تواجه مشكلة عدم تكافؤ فرص الانتفاع بالمياه. وغالباً ما تعاني النساء، اللاتي يتحملن المسؤولية الرئيسية عن جمع المياه في المجتمعات المحلية، من المشاركة المحدودة في إدارة المياه بسبب الأعراف والممارسات التقليدية، التي تتجلى في اختلال موازين القوى وفي العوامل الاجتماعية والثقافية على سبيل المثال. وتشمل التحديات والصعوبات الحرجة الأخرى على الصعيد الإقليمي عدم كفاية خدمات الصرف الصحي، وكذلك انتشار التلوث، وأوجه القصور التي تعتري التعاون العابر للحدود.

ولا مناص من تعزيز الشراكات والشبكات الموجودة أصلاً، والنهوض بما يوجد من منصات لتحسين مشاركة الجهات المعنية على كل المستويات، وضمان مشاركة جميع الجهات المعنية بالأمر في حوكمة المياه. ويمكن الأخذ بنهج الحوكمة التشاركية على المستويين دون الوطني والوطني، على نطاق عدة وكالات حكومية، من دعم تجميع إدارة المياه وتوفير التمويل اللازم لها، وتعجيل التقدم المحرز على مستوى سائر القطاعات المعتمدة على المياه.

المنطقة العربية

تحتّم ندرة المياه السطحية في المنطقة العربية، فضلاً عن سائر التحديات المتزايدة مثل تغير المناخ، والاعتماد الكبير على الموارد المائية العابرة للحدود، وزيادة استخدام قطاع الزراعة للموارد المائية، إقامة مبادرات تعاون وشراكة ناجحة لإحراز تقدم في تحقيق الأمن المائي.

وقد استُهل فعلاً وضع ترتيبات عديدة كهذه في المنطقة العربية، وذلك بصرف النظر عن العوائق المالية والسياسية التي قد تحول دون التعاون في مجال المياه. وقد أظهرت هذه الترتيبات أهمية الجهود التعاونية وعمليات بناء الثقة وتبادل البيانات من أجل تحسين إدارة المياه. بيد أن التحديات والصعوبات الهائلة تتطلب زيادة مستوى التعاون، ولا سيما لتأمين الحصول على تمويل إضافي والنهوض بالابتكار وتبادل المعلومات.

ويعتمد معظم الدول العربية اعتماداً كبيراً على الأنهار و/أو خزانات المياه الجوفية المشتركة مع البلدان المجاورة للحصول على المياه. ومع أن هنالك بعض التوترات بين بعض البلدان المتجاورة، فإن ثمة أمثلة عديدة على طرائق التعاون في المنطقة، ومنها مثلاً التعاون بشأن خزانات المياه الجوفية العابرة للحدود. وقد تمخضت هذه الترتيبات للتعاون العابر للحدود عن تحسين إدارة المياه من خلال العمليات المتكررة لبناء الثقة التي بدأت بأنشطة تبادل البيانات وجمع المعلومات والبحث العلمي المحددة الأهداف، ثم ارتقت فيما بعد إلى طرائق تعاون أمتن.

دفع عجلة التغيير

أُعدت الأقسام التالية بما يتماشى مع «المُسَرَّعات» الخمسة المشمولة بالإطار العالمي لتعجيل تحقيق هدف التنمية المستدامة 6 الذي تؤدي فيه الشراكات والتعاون دوراً محورياً. وتتجاوز هذه الشراكات وأوجه التعاون الحدود ولا تقتصر على قطاعات بعينها، فتجعل العمل على تحقيق هدف التنمية المستدامة شأناً يخص جميع الناس ويتطلب مشاركتهم فيه.

التعليم وتنمية القدرات

يُعَدُّ التعليم وتنمية القدرات عنصرين حاسمين لتعجيل استحداث ممارسات أكثر استدامة وإنصافاً في مجال إدارة المياه، واعتمادها وإضفاء الطابع المؤسسي عليها. وينطوي هذان العنصران على تبادل المعارف والمهارات بين المعلمين والطلاب والمؤسسات وسائر الجهات المعنية بتقديم المعلومات أو الانتفاع بها.

ويُعَدُّ التقدم التكنولوجي عامل حفز رئيسياً يمكن من استحداث مثل هذه الفرص التعاونية واغتنامها. وقد أسفرت مؤخراً جائحة كوفيد-19 بوجه خاص عن دفع عجلة استحداث المضامين الرقمية واعتماد وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التعليم والتدريب في جميع أرجاء العالم.

تبلور المعارف
والممارسات
المحلية أساليب
إدارة المياه في
أنحاء كثيرة من
العالم

وتبلور المعارف والممارسات المحلية أساليب إدارة المياه في أنحاء كثيرة من العالم. ولمّا كانت هذه المعارف والممارسات تقوم غالباً على العمليات الطبيعية التي توفر العديد من خدمات النظم الإيكولوجية، فهي قادرة على تعزيز المرونة والقدرة على التكيف. ويقتضي إدماج هذه المعارف ومراعاتها الأخذ بأساليب متعددة الاتجاهات لتبادل المعارف، على غرار ما تقوم به جماعات الممارسين والشبكات المهنية.

وينطوي تحقيق أقصى استفادة من هذه الفرص على عدد من التحديات والمصاعب. ويتسم بعض هذه التحديات والمصاعب بالطابع التقني، مثل إنشاء منابر وأنظمة شاملة عبر الإنترنت تتيح زيادة ارتفاع الفئات والمجتمعات المحرومة من الخدمات بها قدر المستطاع. ويمكن أيضاً أن تستفيد الشراكات الرامية إلى زيادة الفعالية وتعزيز الاستدامة والإنصاف فيما يتعلق بالتعليم وتنمية القدرات في مجال المياه من زيادة اعتماد نهج من قبيل جماعات الممارسين وعلوم المواطن والابتكار المفتوح والتعلم مدى الحياة، على سبيل المثال.

ويُعدّ العديد من مشاريع علوم المواطن شراكات متعددة التخصصات تجمع بين العلماء والمتخصصين في مجال المياه وعامة الناس. وغالباً ما تتطوي هذه المشاريع على جوانب تعليمية بارزة، ويتزايد استخدامها لإذكاء الوعي بشأن المسائل المحلية مثل تلوث المياه وتوزيع الموارد على قدم المساواة، وزيادة الشفافية وشمول الجميع.

البيانات والمعلومات

تُعدّ البيانات والمعلومات عنصراً ضرورياً لاتخاذ القرارات المستنيرة المتعلقة بالمياه. ويعدّ النقص والثغرات في البيانات المتعلقة بالمياه، على كل المستويات من المستوى المحلي إلى الدولي، شاسعة وواسعة النطاق على قدر حجم هذه البيانات ونطاقها المحتمل. وتشمل المشكلات الأخرى في هذا الصدد عدم كفاية مستويات تفصيل البيانات والصعوبات التي تعترض عملية تبادل البيانات (أو الإحجام عن تبادلها).

وغالباً ما يقوم مستخدمون مختلفون (أو «قطاعات» مختلفة) بتوليد البيانات المتعلقة بالمياه، وهذا ما يحول دون قدرة العديد من المستخدمين الآخرين على استخدامها بصورة متبادلة نظراً إلى الاختلافات الاصطلاحية وغيرها من العوامل. ومع أنه يجوز اعتبار البيانات محايدة بحدّ ذاتها، فإن المعلومات الناجمة عن تحليل البيانات قد لا تتسم بالحياد ذاته. ويمكن للشراكات أن تساعد في ضمان فعالية توليد البيانات المطلوبة ومعالجتها بحيث تُستمد منها معلومات موضوعية.

ويمكن أن يساعد توسيع نطاق المشاركة، بحيث يشارك الشركاء في عمليات تحديد الأولويات والتخطيط وجمع البيانات والعمل بصورة مشتركة على إنشاء آليات لإدارة البيانات، في تعزيز امتلاك زمام الأمور بصورة جماعية. ويتطلب نجاح الشراكات إهمالها الوقت اللازم واعتماد الشفافية والاحترام المتبادل. ولا بدّ في المراحل الأولية من الشراكات من استطلاع المجالات ذات الاهتمام المشترك، ومناقشة توقعات وتطلعات كل طرف من الأطراف، وبناء الثقة من أجل التوصل في نهاية المطاف إلى التفاهم بشأن الأهداف المنشودة. ويُعدّ التشاور والتواصل والسعي إلى التوصل إلى توافق في الآراء عناصر ضرورية في كل مرحلة من مراحل هذه العملية.

ويمكن استخدام مستودعات البيانات المفتوحة العالمية على الصعيدين الوطني والإقليمي، علماً بأن هذه البيانات عادةً ما تفتقر إلى الدقة التحليلية المكانية أو إلى مستوى تفصيل البيانات اللازم للقيام بأنشطة أكثر توجيهاً وتحديداً للأهداف في المنطقة المعنية. وغالباً ما تفتقر الوكالات الحكومية المكلفة برصد الموارد وإدارتها، مثل الصناعات الزراعية أو البيئية، إلى القدرات اللازمة لتوليد كل البيانات اللازمة للتصدي للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالمياه. وتتفاقم هذه المشكلة عندما لا تتمكّن (أو عندما ترفض) هذه الوكالات من مشاركة البيانات التي تملكها مع الوكالات الأخرى.

ويساهم الرصد المشترك للموارد المائية العابرة للحدود في إيجاد فهم مشترك للمنظومة عموماً، ويوفر منصات يمكن من خلالها تبادل البيانات واستخدامها في الوقت المناسب. وتوفر الجهات الفاعلة العابرة للحدود، مثل منظمات أحواض الأنهار والكيانات الحكومية الوطنية والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات الإنمائية، مستودعات للبيانات التي يمكن تعميمها ومشاركتها من خلال هذه المنصات. وتتطلب مواءمة مختلف قواعد البيانات، داخل الحدود وعبر الحدود، إقامة شراكات بين المؤسسات الحكومية والجهات الفاعلة في القطاع الخاص مثل الشركات وملاك الأراضي.

غالباً ما تفتقر
الوكالات الحكومية
المكلفة برصد
الموارد وإدارتها
إلى القدرات
اللازمة لتوليد
كل البيانات
اللازمة للتصدي
للمشكلات
الاقتصادية
والاجتماعية
المتعلقة بالمياه

الابتكار

يمكن أن تسهم الشراكات في تعجيل استحداث الوسائل التكنولوجية المبتكرة وتطويرها واستخدامها، من خلال نقل المعارف وتنظيم المشاريع الريادية والبحوث التطبيقية.

ويشجع تعزيز الشراكات بين الجامعات، بين بلدان الجنوب والشمال وفيما بين بلدان الجنوب، على نقل الوسائل التكنولوجية الجديدة والمهارات المبتكرة. ويمكن لحاضنات الأعمال ومُسَرَّعات الأعمال تيسير إقامة الشراكات بين الجامعات وأصحاب المشاريع الناجحة الناشئة وشركات توفير رأس المال الاستثماري. وينبغي تعزيز هذه الحاضنات وتوسيع نطاقها في البلدان المتوسطة الدخل والبلدان المنخفضة الدخل. ويمكن لجامعات الممارسين المعنية بالاستحداث المشترك للمعارف وابتكارها مع الشركاء من بلدان الشمال والجنوب أن تساهم مساهمة كبيرة في إيجاد حلول مجدية تقنياً واقتصادياً ومقبولة اجتماعياً وقابلة للتكيف على الصعيد المحلي.

ولا بد أيضاً من إقامة شراكات جديدة في قطاع المياه والصرف الصحي برمته عموماً لتعجيل اعتماد الوسائل التكنولوجية الجديدة الخاصة بتقنية المياه وتوزيعها ومعالجتها. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إقامة الشراكات بين الصناعات والجهات القائمة على توفير الخدمات التكنولوجية، ومنها مثلاً الجامعات ورواد الأعمال.

ولن يكون اعتماد الوسائل التكنولوجية الجديدة والابتكارات، مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مؤاتياً لمشاركة الأشخاص الذين لا ينتفعون بوسائل الاتصال المناسبة بالإنترنت أو بالهواتف المحمولة، أو حتى بالكهرباء. ولذلك ينبغي الحرص على ألا يسفر اعتماد الوسائل التكنولوجية الجديدة عن آثار جانبية غير مقصودة، ومنها مثلاً اتساع الفجوة المعرفية والفجوة الاجتماعية والاقتصادية.

التمويل

قد يتطلب تحقيق تكافؤ فرص الحصول على مياه الشرب المأمونة للجميع بحلول عام 2030 مضاعفة مستويات الاستثمار الحالية بقدر ثلاثة أضعاف. وتشير البيانات المتاحة إلى أن الأموال المتعلقة بقطاع المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية لا تخصص أحياناً للأهداف أو الجهات المناسبة، بل وتسفر عن نتائج عكسية فيما يتعلق بتلبية احتياجات أفقر الناس والمجتمعات.

ويمكن أن يتمخض تحسين التنسيق بين الجهات المعنية عن تعبئة المزيد من الأموال للاستثمارات المتعلقة بالمياه من مصادر متنوعة. وتُعد آليات التعاون عنصراً أساسياً للجمع بين المستفيدين من تلك الأموال، وكذلك لتيسير التمويل المشترك للمشاريع المعنية. وتوفر الصناديق المعنية بالمياه مثلاً على المنصات المتعددة الأطراف التي تجمع الأموال من مختلف الجهات الفاعلة.

ويمكن للتعاون بين القائمين على مختلف مصادر التمويل أن يساهم في دعم ترتيبات التمويل المشترك وتعزيزها. إذ يمكن استخدام الأموال العامة أو الأموال المخصصة لأغراض إنمائية، من خلال توزيع مخاطر الاستثمار على عدة ممولين (ذوي المستويات المتباينة للإقبال على المخاطر والمتطلبات المختلفة)، استخداماً استراتيجياً لتحسين نسبة المخاطر إلى العائد فيما يخص المشروع المعني وتعبئة استثمارات إضافية، وهو ما يُطلق عليه اسم ترتيبات «التمويل المختلط».

ويتطلب تحسين التعاون بين جانبي العرض والطلب فيما يخص التمويل تحسين الفهم المتبادل لما يلي:

- (1) تصورات جانبي العرض والطلب وخصائصهما ومتطلباتهما؛ (2) المؤسسات الوسيطة ووظائفها المتنوعة؛ (3) التعبير عن المخاطر والفوائد المتعلقة بالمياه بعبارات يفهما القطاع المالي وتهمّه.

وتتطلب الاستثمارات في مرافق الإمداد بخدمات المياه والصرف الصحي على مستوى الأسر المعيشية منتجات مالية محددة، مثل القروض المتناهية في الصغر للمستهلكين والأسر المعيشية ذوي الدخل المنخفض، ويمكن أن تجتذب الأموال من الجهات المستثمرة التي تتحلّى بالمسؤولية.

● ● ●
يمكن أن يتمخض
تحسين التنسيق
بين الجهات
المعنية عن تعبئة
المزيد من الأموال
للاستثمارات
المتعلقة بالمياه

الحكومة

يضم النهج المجتمعي الشامل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية سعياً إلى التوصل إلى اتفاق عام بين أطراف المجتمع برمته بشأن أهداف السياسات العامة وسبل تحقيق هذه الأهداف.

وتُعَدُّ الثقة والأمل ركيزتين أساسيتين لبناء التماسك الاجتماعي وضمان الأمن في المجتمع. فالثقة هي «المشحّم» الضروري «لتشجيع عجلة» الاقتصاد، أما الأمل فهو «المِلاط» الذي يمكن من الحفاظ على تماسك المجتمعات وشد أواصرها. وقد تبين أن مكافحة الفساد تحقق وفورات كبيرة في التكاليف في قطاع المياه برمته، وتسهم أيضاً في الحد من حالات الإلغاء والتأخير في توفير المياه وخدمات الصرف الصحي.

ومع أن المشاركة الفعالة والشاملة للجهات المعنية تستغرق وقتاً، فإنها تمكن من إيجاد الثقة والأمل المطلوبين. ولا بد من أن تتكيف عمليات رسم السياسات وتنفيذ المشاريع مع شواغل مختلف المجموعات والفئات ومساهماتها المحتملة. وتتطوي مراعاة الشواغل المشتركة بين القطاعات وشواغل الجهات المعنية بصورة استراتيجية على وضع قواعد ومعايير وأساليب لتوزيع المياه تؤثر في كفاءة استخدام المياه وحماية الموارد عبر القطاعات.

وتحدد السلطات العامة، التي تتصرف نيابة عن الحكومات، ما إن كان ينبغي، من حيث المبدأ، الاستعانة بشركات التشغيل من القطاع الخاص لتقديم خدمات المياه والصرف الصحي، وكيفية القيام بذلك. وتحفظ السلطات العامة بواجباتها السيادية المتمثلة في ضمان العمل تدريجياً على أعمال حق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي. ويتطلب ضمان نجاح الشراكات بين القطاعين العام والخاص قيام تلك الشراكات على التعاون الذي يعود بالنفع على كل الجهات المعنية، وخدمتها للمصلحة العامة، فضلاً عن توفير عائد لائق للجهة التي تقدم الخدمات. وتُعَدُّ العمليات التي يضطلع بها القطاعان العام والخاص أكثر فعالية في البلدان التي لديها أطر تشريعية واضحة ومحددة سلفاً ومستقرة، إذ تمكن تلك الأطر من دعم الاستثمار في الأجل الطويل بالثقة اللازمة وتحقيقه عائداً معقولاً.

الخاتمة

تمثل حماية أمن المياه والغذاء والطاقة من خلال الإدارة المستدامة للمياه، وتوفير خدمات الإمداد بالمياه والصرف الصحي للجميع، ودعم صحة الإنسان وسبل عيشه، والتخفيف من وطأة الآثار الناجمة عن تغير المناخ والظواهر العاتية، والحفاظ على النظم الإيكولوجية والخدمات المهمة التي توفرها وإصلاح تلك النظم، أجزاءً متكاملة من أحجية كبيرة ومعقدة.

ولا سبيل إلى جمع هذه الأجزاء معاً إلا من خلال إقامة الشراكات والتعاون.

فلكل شخص دور يتعين عليه أن يضطلع به في هذا الصدد.

إعداد برنامج اليونسكو العالمي لتقييم الموارد المائية | ريتشارد كونور وميكيلا ميليتو

أعد برنامج اليونسكو العالمي لتقييم الموارد المائية هذا المنشور بالنيابة عن لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية.

صورة الغلاف لدافيدي بوناتسي

تُرجم في اليونسكو

تصميم ماركو تونسيني

التضيد: اليونسكو

© اليونسكو 2023 

لا تعبر التسميات المستخدمة في هذا المنشور وطريقة عرض المواد فيه عن أي رأي لليونسكو بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، ولا بشأن سلطات هذه الأماكن أو بشأن رسم حدودها أو تخومها. ولا تعبر الأفكار والآراء الواردة في هذا المنشور إلا عن رأي كاتبها، ولا تمثل بالضرورة وجهات نظر اليونسكو ولا تلزم المنظمة بأي شيء.

لمزيد من المعلومات عن حقوق التأليف والنشر والترخيص، يرجى الرجوع إلى التقرير الكامل المتاح في الموقع الشبكي: <https://en.unesco.org/wwap>

برنامج اليونسكو العالمي لتقييم الموارد المائية
مكتب البرنامج العالمي لتقييم الموارد المائية
قسم علوم المياه، اليونسكو
06134 Colombella, Perugia, Italy
البريد الإلكتروني: wwap@unesco.org
<https://en.unesco.org/wwap>



نعرب عن شكرنا وعرفاننا لحكومة إيطاليا ومنطقة أومبريا للدعم المالي الذي قدّمته لإصدار هذا المنشور.



Regione Umbria

